



منتج المراجعة بالذهب في البنك الحكومي الإندونيسي الإسلامي:
دراسة تحليلية وتقويمية

إعداد

مارضيانا

بمحة مءطب لمقم لنبل ءرءة الماوءءئر فف معارف الوءف والءراء
(قسم الفقه وأصول الفقه)

كلفة معارف الوءف والعلوم الإنسانفة

الءامعة الإسلامفة العالمة مالفرفا

فرافر ٢٠١٦م

ملخص البحث

إن موضوع المراجعة وكذلك بيع الذهب يعدان من المواضيع المهمة في وقتنا الحاضر لكثرة التعامل بهما بين أبناء المجتمع، وهذا البحث محاولة جمع مسألتين بصورة واحدة وهي ما تسمى بالمراجعة بالذهب، وذلك من خلال التعرف على حقيقة المراجعة والذهب من حيث مفهومها، وصورها، ثم إطلاع على تطبيقاتها في البنك الحكومي الإندونيسي الإسلامي، مع بيان القضايا الفقهية المتعلقة في التطبيقات وأحكامها، لننظر إلى مدى موافقتها للشريعة الإسلامية. لتحقيق أهداف البحث فقد اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي والتحليلي لاستقراء النصوص والبحوث المتعلقة بالمراجعة بالذهب وجمع آراء الفقهاء والباحثين وأدلتهم وحججهم حول الموضوع، ثم التحليل والمناقشة والوقوف عند الرأي الراجح، وكذلك استعانت بالدراسة الميدانية في البنك الحكومي الإندونيسي الإسلامي لكي يتم الربط بين الدراسة النظرية والشرعية والواقع العملي. وقد خلص البحث إلى أن تطبيق المراجعة بالذهب في البنك الحكومي الإندونيسي الإسلامي يحتاج إلى المراجعة، لجعل الذهب كأصول المراجعة مع أنه من الربويات التي يشترط في بيعه التماثل والتقابض، وفي التطبيق الواقعي يكون إجراؤها تأجيل الثمن، ومن ثم هو واقع في الربا المنهى عنه، وفي الأخير اختتمت الباحثة باقتراح البدائل الشرعية والحلول لهذه العملية حتى تكون المعاملة سليمةً من الشبهات المحرمة.

ABSTRACT

The term of Murabaha (*murâbaḥah*), and gold investment are among the most important topics nowadays due to the massive dealing with them among many people in the society. Therefore, this research is an attempt to merge these two issues into one transaction which is called “Gold Murabahah”. The concepts of both Murabahah and Gold and their applications in by Indonesian Government Islamic Bank have been given special attention to fiqh issues related to the application and its provisions, to determine whether it is syari’ah compliant or not. To achieve the objectives of this research, the methodologies based on the inductive approach and analytical exploration of texts and researches related to the topic to gather the views of Muslim scholars, researchers, and their evidence and arguments on the matter. This is followed by analysis, discussion and highlight of the predominant opinion. Moreover, the field study that was conducted in the Government Indonesian Islamic Bank was used to link between the theoretical and the practical side. In summary, the application of Gold Murabahah in The Indonesian Government Islamic Bank, needs to be revised, to make gold as Usul Murabaha. It has been concluded that ribawi item requires uniformity and trading at the exact same time, involved delayed payment of the gold price which considered riba. Finally, the research proposed some solutions to this process for the transaction to be free of prohibited elements.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Usūl al-Fiqh).

.....
Akhtar Zaite binti Abdul Aziz
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Usūl al-Fiqh).

.....
Azman bin Mohd Noor
Examiner

This dissertation was submitted to the Department Department of Fiqh and Usūl Al-Fiqh and is accepted as fulfilment of the requirement for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Usūl al-Fiqh).

.....
Mohamad Sabri bin Zakaria
Head, Department of Fiqh and
Usūl al-Fiqh

This dissertation was submitted to the Kulliyah of Islamic Revealed Knowledge Human Sciences and is accepted as fulfilment of the requirement for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Usūl al-Fiqh).

.....
Ibrahim Mohamed Zain
Dean, Kulliyah of Islamic
Revealed Knowledge and
Human Sciences

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Mardiana

Signature:

Date:

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٦ م محفوظة ل: مارضيانا

منتج المرابحة بالذهب في البنك الحكومي الإندونيسي الإسلامي: دراسة تحليلية وتقويمية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

- ١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
- ١- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسسية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
- ٢- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
- ٣- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغيير العنوان.
- ٤- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبيين به.

أكد هذا الإقرار: مارضيانا

التوقيع:

التاريخ:

إلى روح والدي الكريم، اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه ووسع مدخله. وإلى والدي
أطال الله عمرها على طاعته، فجزاهما الله عني جنة الفردوس وعسى الله أن يجمعنا جميعًا في
جنته النعيم

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أنعم علي بكرمه وعظيم فضله بإتمام هذه الرسالة، أشكره تعالى. والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم. أما وقد وفقني الله سبحانه وتعالى لإكمال هذا العمل، فيسريني أن أتقدم بخالص الشكر ووافر الامتنان لأستاذتي الدكتورة أخت زيتي التي بذلت من جهد وأشرفت على هذا البحث مما أعانني كثيراً في تذليل الصعاب وتجاوز العقبات. جعلها الله في ميزان حسناتها وجزاها الله جنة الفردوس، ونفع الله علومها لأمة المسلمين في الدنيا والآخرة، وصدق الله إذ يقول فما جزاء الاحسان إلا الإحسان.

محتويات البحث

ب.....	خلاصة البحث
ج.....	خلاصة البحث باللغة الانجليزية
د.....	صفحة القبول
ه.....	صفحة الإقرار
و.....	صفحة حقوق النشر
ز.....	الإهداء
ح.....	الشكر والتقدير

الفصل التمهيدي: خطة البحث وهيكله العام..... ١

١.....	المقدمة
٢.....	مشكلة البحث
٣.....	أسئلة البحث
٣.....	أهداف البحث
٤.....	أهمية البحث
٤.....	حدود البحث
٤.....	منهج البحث
٥.....	الدراسات السابقة

الفصل الأول: المراجعة: مفهوما، وأقسامها، وأحكامها..... ١٣

١٣.....	تمهيد:
١٤.....	المبحث الأول: المراجعة البسيطة
١٤.....	المطلب الأول: تعريف المراجعة البسيطة

أولاً: المراجعة في اللغة	١٤
ثانياً: المراجعة في الاصطلاح الفقهي	١٤
المطلب الثاني: صورة المراجعة البسيطة	١٧
المطلب الثالث: شروط المراجعة البسيطة	١٧
المبحث الثاني: المراجعة المصرفية، تعريفها، وأهم المسائل الفقهية المتعلقة بها، وصورها.	٢٠
المطلب الأول: تعريف المراجعة المصرفية في الاصطلاح المعاصر	٢١
المطلب الثاني: صور المراجعة المصرفية من حيث لزوم الوعد وعدمه	٢٣
المطلب الثالث: أهم المسائل الفقهية أثناء إجراء المراجعة المصرفية	٢٤
أولاً: مشكلة عدم إمتلاك المصرف السلعة قبل المراجعة	٢٤
ثانياً: مشكلة العين غير مقبوضة للمصرف	٢٥
ثالثاً: مشكلة التحايل على الربا.	٢٨
المبحث الثالث: حكم المراجعة المصرفية	٢٨
أولاً: أقوال الفقهاء حول مشروعية المراجعة المصرفية	٢٩
ثانياً: أدلة القول جواز المراجعة مطلقاً	٢٩
ثالثاً: أدلة القول عدم جواز المراجعة المصرفية على أساس الوعد الملزم	٣٤
رابعاً: المناقشة والترجيح	٣٧

٤٨ الفصل الثالث: الذهب، صورته وأحكامه.

المبحث الأول: أحكام بيع الذهب وشروطه العامة	٤٩
أولاً: أقوال الفقهاء في حكم بيع الذهب	٤٩
ثانياً: أدلة الجمهور بأن الذهب مال ربوي	٥٠
ثالثاً: شروط بيع الذهب عند الجمهور	٥٢
رابعاً: أدلة مجلس العلماء الإندونيسي بأن الذهب ليس مالاً ربوياً	٥٨
خامساً: المناقشة والترجيح	٦٤

٦٩	سادسًا: الرأي الراجح
٧٠	المبحثالثاني: الذهب، صورته، وأحكام مراجحتها
	المطلب الأول: سبيكة الذهب (Gold Bar)، خصائصه، وحكم
٧٠	مراجحته
٧١	أولًا: تعريف سبيكة الذهب
٧١	ثانيًا: خصائص سبيكة الذهب
٧٢	ثالثًا: حكم المراجعة بسبيكة الذهب
٧٣	المطلب الثاني: العملة الذهبية (الدينار)، خصائصها وحكم مراجحتها
٧٣	أولًا: تعريف الدينار
٧٣	ثانيًا: خصائص العملة الذهبية
٧٤	ثالثًا: حكم المراجعة بالعملة الذهبية
٧٤	المطلب الثالث: حليالذهب، خصائصه، وحكم مراجحته
٧٤	أولًا: تعريف حلي الذهب
٧٥	ثانيًا: خصائص الحلية
٧٦	ثالثًا: حكم المراجعة بالحلي

الفصل الرابع: تطبيقات المراجعة بالذهب في البنك الحكومي الإندونيسي

٨٣	الإسلامي
٨٣	تمهيد
	المبحث الأول: تطبيق المراجعة بالذهب في البنك الحكومي الإندونيسي
٨٥	الإسلامي
٨٧	المبحث الثاني: القضايا الفقهية في التطبيقات وأحكامها
٨٨	أولًا: قضية إجراء المراجعة في الذهب وحكمه
٨٩	ثانيًا: قضية حول الإلزام بالوعد وحكمه
٩٤	ثالثًا: قضية هامش الربح وحكمه

٩٦.....	رابعًا: قضية غرامة مالية لتأخير السداد وحكمه
١٠٠.....	خامسًا: قضية رهن الذهب عند العميل إلى نهاية مدة التمويل وتسديد الثمن وحكمه
١٠٢.....	سادسًا: قضية السداد المبكر
١٠٥.....	المبحث الثالث: ضوابط لصحة المراجعة بالذهب
١٠٧.....	الخاتمة: نتائج البحث والتوصيات
١٠٧.....	أولًا: نتائج البحث:
١١٠.....	ثانيًا: التوصيات
١١٣.....	قائمة المصادر والمراجع

الفصل التمهيدي خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله رب العالمين نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهد الله فلا مضلله ومن يضلله فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله. اللهم صلِّ وسلِّم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

سبحانك لاعلمنا إلا ما علمتنا فاعلمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا. قال الله تعالى في كتابه ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ ؟ [البقرة 198] ؛ وقال الله تعالى في كتابه ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينِ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾ [آل عمران: ١٤].

منذ العصور القديمة قبل الميلاد أن الناس عرفوا الذهب بوصفه وسيطاً للتبادل في النشاط الاقتصادي والتجاري، أما في عصرنا الحاضر فالناس لا يستخدمونه كما استخدمه القدماء - بوصفه وسيلة استبدال للسلع والخدمات - بل يحتفظون به كنزاً وادخاراً لقصد إنفاقه في فترات لاحقة أو لمواجهة الاحتياجات الطارئة، أما بالنسبة للنساء فيتخذنه حلياً وزينةً.

إن الذهب له مزايا كثيرة، منها أن أسعار الذهب دائماً في ارتفاع مستمر لعدم تأثره بالتضخم والانكماش، بينما النقود الورقية، فإن قيمتها الشرائية تتدهور عاماً بعد عام بنسب متفاوتة، ومن مزاياه الأخرى، تمتعه بالسيولة حيث يتم بسهولة تحويل قيمته إلى نقود في وقت سريع، خلافاً للمعادن والسلع الأخرى. هذا مما يجعل بعض الناس يرغبون في ملكيته

لادخاره. نظير هذا، فالمصارف الإسلامية تحاول ملبية ما يحتاج العملاء إليه من الذهب - الذين لا يملكون القدرة على الدفع غالبًا - إصدار منتج جديد، وهذا المنتج يسمى بمنتج المراجعة بالذهب.

من البنوك الإسلامية التي أنتجت هذا المنتج هو البنك الحكومي الإندونيسي الإسلامي (BNI Syari'ah)، وهو البنك الإسلامي الوحيد التابع لحكومة إندونيسيا. يهدف هذا المنتج إلى تمكين عملاء البنوك من امتلاك الذهب حيث يطلب العميل من المصرف شراء الذهب ويحدد جميع أوصافه وكذلك الثمن الذي سيشتريه به العميل بعد إضافة الربح الذي يتفق عليه بينهما¹. وعليه سوف تحاول الباحثة دراسة طبيعة العمل في المراجعة بالذهب فيالبنك الحكومي الإندونيسي الإسلامي دراسة تحليلية وتقويمية وذلك لتحديد مدى موافقة ذلك لأحكام الشريعة الإسلامية.

مشكلة البحث

من المعلوم أن المراجعة عقد قديم شاع وانتشر منذ القدم، وقد ظهرت للمراجعة صورة حديثة تسمى المراجعة المصرفية أو المراجعة المركبة التي تتعامل بها معظم المصارف الإسلامية كطريق الاستثمار فيه. وقد تم إجراء هذا التعامل في المعمره والسلع التجارية - غير الذهب والفضة - كالسيارات والبيوت والعقارات وغير ذلك في المصارف الإسلامية، أما بالنسبة للذهب فلم يطبقها إلا عدد قليل من المصارف، منها البنك الحكومي الإندونيسي الإسلامي الذي أصدره في فبراير ٢٠١٣م، وأطلق عليه بأبي حسنة (iB Hasanah) وهو بوصفه وسيلة ملكية الذهب لمن لم يملك المال الكافي لشراؤه، حيث يطلب العميل من المصرف شراء الذهب فيشتريه المصرف بثمن نقدي، ثم يقوم ببيعه إلى العميل بالتقسيط وبثمن أعلى. هذا المنتج قد جؤزه مجلس العلماء الإندونيسي، حيث قالوا بجواز بيع الذهب نقدًا إما من خلال البيع العادي أو بيع المراجعة، طالما لم يكن الذهب وسيلة للتبادل الرسمي، مخالفين في ذلك ماذهب

¹ انظر: عبد العظيم أبو زيد، بيع المراجعة وتطبيقاتها المعاصرة في المصارف الإسلامية، (دمشق: دار الفكر، ط ١، ٤٢٥ هـ/٢٠٠٤م)، ص ٧٤، اقتباسًا من كتاب علي أحمد السالوس، معاملات البنوك الحديثة في ضوء الإسلام.

إليه بعض العلماء، حيث اشترطوا في مبادلته التقابض والتماثل عند اتحاد الجنس، والتقابض فقط عند اختلاف الجنس اعتمادًا على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح، مثلاً بمثل سواءً بسواء يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»^٢، وبهذا ستحاول الباحثة الخوض في هذا المجال من خلال الرجوع إلى آراء الفقهاء ومناقشتها والتوصل إلى الرأي الراجح منها، ثم مطالعة تطبيقاتها في البنك الحكومي الإندونيسي الإسلامي. وبالتالي فإذا كان المنتج مطابقاً للشريعة الإسلامية، خالصاً من وقوع الربا المحرم فسوف يشجع ذلك المصارف الأخرى على إصدار هذا المنتج، أما إذا كان غير ذلك فتقدم التوصيات والاقتراحات والبديل الشرعي لهذا المنتج.

أسئلة البحث

هذا البحث يسعى للإجابة عن جملة من التساؤلات تتعلق بالحكم الشرعي لمراجحة الذهب، وأهمها مايلي:

١. ما حقيقة المراجحة؟ وما أقسامها؟ وما شروطها وحكمها؟
٢. ما حقيقة الذهب؟ وما صورته وخصائصه؟ وما حكم مراجحته؟
٣. كيف تجري المراجحة بالذهب في البنك الحكومي الإندونيسي الإسلامي؟ وما القضايا الفقهية المتعلقة في التطبيقات وما حكمها؟ ومدى شرعية هذا المنتج؟ وما الضوابط الشرعية لصحة تعاملها؟

أهداف البحث

من أبرز الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها ما يلي:

١. دراسة حقيقة المراجحة وأقسامها وشروطها ثم أحكامها.
٢. معرفة حقيقة الذهب، وصورته وخصائصه، وحكم مراجحته.

^٢ صحيح البخارى، كتاب البيوع، باب: بيع الذهب والفضة، حديث رقم: ٢٠٦٧، ج ٢، ص ٧٦١.

٣. معرفة إجراء المراجعة بالذهب في البنك الحكومي الإندونيسي الإسلامي، وعرض القضايا الفقهية المتعلقة في التطبيقات، مع بيان حكمها لنظر إلى مدى شرعية هذا المنتج، ثم وضع الضوابط الشرعية لصحة التعامل بهذا المنتج.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

١. بيان أهمية المراجعة بالذهب في الحياة الاقتصادية، بحيث هي إحدى وسائل امتلاك الذهب لكثير من أفراد المجتمع الذين لا يعرفون قيمة الذهب فيستعينون بمن يعرفها - مثل البنك - ويطيب قلبه بما اشتراه له.
٢. تطبيقات المراجعة بالذهب في بعض المصارف الإسلامية في الآونة الأخيرة، جعلتها مثار جدل واهتمام كثير من العلماء، وهذا بلا ريب يساعد في معرفة الأحكام الشرعية المتعلقة بالتعامل في المراجعة بالذهب.
٣. وضع الضوابط الشرعية لعقود المراجعة بالذهب في البنك الحكومي الإندونيسي الإسلامي بدولة إندونيسيا للتحذير من وقوع المخالفات أثناء تطبيقها حتى يكون التعامل خاليًا من كل ماهو مشبوه وحرام صيغَةً وتطبيقًا.

حدود البحث

دراسة المراجعة بالذهب دراسة فقهية تحليلية وتقويمية، وذلك من خلال دراسة التطبيقات في البنك الحكومي الإندونيسي الإسلامي باعتبار أنه البنك الإسلامي الوحيد التابع لحكومة إندونيسيا، وكذلك بوصفه من أوائل البنوك الإسلامية التي أنتجت هذا المنتج، ومن المعلوم حسب علم الباحثة أن البنوك الإسلامية في إندونيسيا لم تقم بإصدار هذا المنتج إلا عدد قليل منها.

منهج البحث

ستتبع الباحثة خلال تناولها لهذا الموضوع المناهج الآتية:

١. **المنهج الاستقرائي:** لاستقراء النصوص والبحوث المتعلقة بالمراجحة بالذهب وجمع آراء الفقهاء والباحثين وأدلتهم وحججهم حول الموضوع، وذلك عن طريق الرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية من كتب وأبحاث ودراسات منشورة وغير منشورة، وكذلك توصيات مختلف الندوات العلمية والمؤتمرات والملتقيات والمقالات المتخصصة في هذا المجال.
٢. **المنهج التحليلي:** وذلك لتحليل آراء الفقهاء وأدلتها وحججها ومناقشتها والوقوف عند الرأي الراجح.
٣. **والدراسة الميدانية:** لكي يتم الربط بين الدراسة النظرية والشرعية والواقع العملي، تقوم الباحثة بدراسة ميدانية للوقوف على تطبيقات المراجحة بالذهب، وذلك عن طريق مقابلة عدد من المختصين العاملين في نظام المراجحة بالذهب في البنك الحكومي الإندونيسي الإسلامي لمعرفة آرائهم وخططهم وأساليبهم المستخدمة في نظام المراجحة بالذهب.

الدراسات السابقة

إن موضوع المراجحة وكذلك بيع الذهب يعدان من المواضيع المهمة في وقتنا الحاضر بظهور كثرة التعامل بهما بين أبناء المجتمع، فظهرت كتابات ورسائل جامعية كثيرة تحدث عنهما بطرق منفصلة، المراجحة وحدها أو بيع الذهب وحده، أما بصورة جامعية - المراجحة بالذهب - فلم تحظ بذات الاهتمام، وما زالت في حاجة إلى مزيد من الدراسة حولها، ومن الكتب المهمة في هذا المجال، كتاب "عقد المراجحة بين الفقه الإسلامي والتعامل المصرفي"^٣ لمحمد الشحات الجندي، حيث بدأ المؤلف بشرح عقد المراجحة وخصائصه ومشروعيته، ثم فرّق المراجحة مما يشابهها من المعاملات كالتولية والمزايدة وغير ذلك، ثم تحدث عن طبيعة المراجحة وشروطه، وكذلك عن أحكام عامة متعلقة بالمراجحة كالحظر والغش وغير ذلك من الأمور المهمة التي تتعلق بالمسألة، وأورد أخيراً صورة عن عمليات المراجحة التي تجريها المصارف

^٣ محمد الشحات الجندي، عقد المراجحة بين الفقه الإسلامي والتعامل المصرفي، (القاهرة: دار النهضة، ط ١،

الإسلامية، ابتداءً من مرحلة الوعد إلى مرحلة الانعقاد مع بيان حكم الفقه فيها، لكنه لم يتناول صور المراجعة بالذهب وتطبيقاتها في المصارف، وهي ما نريد تفصيلها.

ومن الدراسات ذات علاقة بالموضوع كتاب "بيع المراجعة للآمر بالشراء كما تجريه المصارف الإسلامية دراسة في ضوء النصوص والقواعد الشرعية"^٤ ليوسف القرضاوي، في هذا الكتاب جمع الدكتور القرضاوي نصوصاً لفتاوى صادرة من العلماء عن أحكام المراجعة، ثم عرض عدة قواعد مهمة، التي لا بد أن يستحضرها الفقيه عند إصدار الفتوى حتى تكون حاکمة صحيحة لمعاملات الناس. في هذا الكتاب أيضاً تناول القرضاوي ملاحظة الدكتور رفيق المصري على كتابه "بيع المراجعة للآمر بالشراء كما تجريه المصارف الإسلامية" ثم حاول الدكتور الرد عليه. إذن هذا الكتاب يُعدّ مرجعاً مهماً في مجال عرض الآراء، إلا أن الكاتب لم يتناول جانب المراجعة بالذهب وتطبيقاتها المعاصرة، وهذا ما سوف نتناوله الدراسة الحالية.

ثم يليها كتاب "بيع المراجعة: أحكامه وضوابطه الشرعية"^٥ لعبد الهادي يعقوب، حيث تحدث في كتابه عن المبادئ العامة لبيع المراجعة، من خلال تعريفه وأدلة مشروعيته وشروط صحته وحكم مخالفته، وأبدى كذلك أهم الخطوات العملية لتنفيذ المراجعة، وعقبها بعض التنبيهات من تطبيق المراجعة الصورية التي لم تطبق وفق الخطوات الأساسية في المراجعة مع ذكر مثال، إلا أن الباحثة ستتناول جانب المراجعة بالذهب وتطبيقاتها في البنك الحكومي الإندونيسي الإسلامي.

ومن أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المراجعة دراسة أعدها محمد سليمان الأشقر، والتي جاءت بعنوان "بيع المراجعة كما تجريه البنوك الإسلامية عقد السلم وعقد

^٤ يوسف القرضاوي، بيع المراجعة للآمر بالشراء كما تجريه المصارف الإسلامية دراسة في ضوء النصوص والقواعد الشرعية، (القاهرة: مكتبة وهبة، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

^٥ عبد الهادي يعقوب عبد الله، بيع المراجعة: أحكامه وضوابطه الشرعية، (الخرطوم: بنك الخرطوم، ط٤١٤١هـ/١٩٩٤م).

الاستصناع وإمكانية استفادة البنوك الإسلامية منها^٦. قسّم الكاتب المبحث إلى رسالتين، في الرسالة الأولى ركّز في مسألة مدى إلزامية الوعد في بيع المراجحة، ثم ذكر حججاً من طرفي الخلاف، وفي الأخير، رجّح الكاتب عدم إلزامية الوعد في المراجحة، وقال القول بإلزام الوعد يعدمه الرضا حال عقد الشراء اللاحق من البنك، ومن ثمّ يخرج عن قول الله تعالى ﴿تجارة عن تراضٍ منكم﴾ [سورة النساء ٢٩]. أما الرسالة الثانية فتحدث فيها عن عقد السلم وعقد الاستصناع وكيفية استفادة البنوك الإسلامية منهما. وهذه الدراسة لم تتناول جانب المراجحة بالذهب وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، وهذا ما ستقوم به الباحثة في دراستها.

ومن الدراسات ذات الصلة بالموضوع كتاب "المنهج المحاسبي لعمليات المراجحة"^٧ لأحمد محمد محمد الجلف، قسّمه الكاتب إلى فصلين، في الفصل الأول تحدث عن أسس القيام المحاسبي لعمليات المراجحة في المصارف الإسلامية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تحدث عن أسس وكيفية تحديد ثمن بيع بضاعة المراجحة للعميل في المصارف الإسلامية، وذلك من خلال دراسة عنصري هذا الثمن وهما الثمن الأول وهامش الربح، ثم في المبحث الثاني تناول كيفية حساب تكلفة بضاعة المراجحة في ظل الظروف والاحتمالات المختلفة كتغير الأسعار وتغيرات أسعار الصرف وغير ذلك مع بيان آراء الفقهاء فيها، وفي المبحث الثالث شرح الخطوات التنفيذية لعمليات المراجحة في المصارف الإسلامية بأنواعها المختلفة، وهذه الأنواع هي عمليات المراجحة النقدية والمراجحة المحلية لأجل والمراجحة الخارجية لأجل، وأسس التوجيه المحاسبي لعمليات المراجحة في المصارف الإسلامية. أما في الفصل الثاني فقد تحدث عن أسس التنظيم المحاسبي لعمليات المراجحة في المصارف الإسلامية وعناصره المختلفة مقارنة بين الفكر المحاسبي الإسلامي والفكر المحاسبي المعاصر. وفي المبحث الأخير عرض بصفة خاصة الدورات المنتدية لمختلف المراحل التنفيذية لعمليات المراجحة في المصارف الإسلامية مشيراً في سياق ذلك إلى نماذج المستندات والدفاتر والملفات

^٦ محمد سليمان الأشقر، بيع المراجحة كما تجرّبه البنوك الإسلامية عقد السلم وعقد الاستصناع وإمكانية استفادة البنوك الإسلامية منها، (الأردن: دار النفائس، ط ٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

^٧ أحمد محمد الجلف، المناهج المحاسبي لعمليات المراجحة، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٨م).

المستخدمة في هذه الدورات، إلا أن هذه الدراسة ارتكزت على تحليل المنهج المحاسبي لعمليات المراجعة فقط ولم تتناول جانب حكم المراجعة بالذهب، فهذا ستتناول الباحثة موضوع المراجعة بالذهب وتطبيقاتها في بالدراسة العلمية والتحليل الموضوعي.

ومن الكتب المهمة التي تناولت الموضوع "الدليل الشرعي للمراجعة"^٨ لعز الدين محمد خوجة، حيث كتب فيه عن الأدلة العملية لصيغ المراجعة التي هي أكثر الصيغ تطبيقاً في المؤسسات المالية، قام الكاتب بدراسة الجوانب الفقهية بالإضافة إلى دراسة عدد من الحالات التطبيقية العملية بين الجانب النظري والشرعي والجانب الفقهي الإجرائي. تناول الكتاب مدخلاً عاماً عن المراجعة يتضمن تعريفها وبيان مشروعيتها وأنواعها، وكذلك قارن بين المراجعة العادية والمراجعة المصرفية، ثم تحدث بشيء من التفصيل عن الدليل الشرعي للمراجعة، وقسمه إلى أربعة أجزاء أساسية بحسب مراحل تنفيذ عقد بيع المراجعة المصرفية، وهي مرحلة الوعد ومرحلة التملك ومرحلة البيع ومرحلة التنفيذ، وتتكون كل مسألة من مبدأ عام فهو عبارة عن ملخص الحكم المتعلق بالمسألة، ثم التوضيحات، فهي تفصيل وشرح للمبدأ العام وهي مستمدة من الفتاوى الاقتصادية الصادرة عن هيئات الفتوى والرقابة الشرعية لمختلف البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية، وأخيراً قائمة المراجع وهي الفتاوى التي راجعها المؤلف في إصدار الحكم لتسهيل من يرغب في الرجوع إلى أصلها. هذه الدراسة تُعدُّ من ضمن دراسة الباحثة والتي تود التوسع فيها بالدراسة والتحليل العلمي.

ومن الدراسات المهمة في الموضوع كذلك كتاب "أحكام بيع وشراء حلي الذهب والفضة"^٩ لرفيق يونس المصري، حيث تناول في دراسته حكم بيع وشراء حلي الذهب والفضة، فركّز في رأي الإمامين - ابن تيمية وابن قيم الجوزية - في مبادلات حلي الذهب والفضة، حيث لم يشترطاً فيها التماثل والتقابض بخلاف آراء جمهور العلماء، وذكرنا علل جوازه، إلا أنه لم يبد آراء الفقهاء الآخرين في هذه القضية، ولم يتعرض لتطبيقاته المعاصرة، وهو ما سيضيفه هذا البحث.

^٨ عز الدين محمد خوجة، الدليل الشرعي للمراجعة، (مدينة: مجموعة دلة البركة، ط ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

^٩ رفيق يونس المصري، أحكام بيع وشراء حلي الذهب والفضة، (دمشق: دار القلم، ط ١، ١٩٩٩م).

ومن الدراسات السابقة دراسة لعبد العظيم أبي زيد، والتي جاءت بعنوان "بيع المربحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية"¹⁰ حيث قسم كتابه إلى بابين، في الباب الأول تناول بيع المربحة البسيطة وما يتعلق به، وقسمه إلى خمسة فصول، تضمن في الفصل الأول تعريف بيع المربحة وصورته ومشروعيته، أما في الفصل الثاني فتناول شروط عقد المربحة، أما في الفصل الثالث فتناول أحكام رأس مال المربحة، وفي الفصل الرابع تناول ما يجب بيانه أثناء إبرام هذا التعامل، وفي الفصل الأخير بيّن ظهور الخيانة مع ذكر أحكامه. أما في الباب الثاني فقد تناول بيع المربحة للآمر بالشراء، وقسمه إلى سبعة فصول، الفصل الأول تناول تكييفه وذكر آراء الفقهاء فيه، وفي الفصل الثاني ذكر شبهات حول هذا العقد مع ذكر أقوال الفقهاء فيها، أما في الفصل الثالث فتحدث عن العقد والوعد ومدى إلزامية الوعد، وفي الفصل الذي يليه تحدث عن الذرائع الربوية والقصد المؤثم مع ذكر أقوال الفقهاء فيها والاعتراضات الموجهة إليها، ثم في الفصل الذي بعده وضع الضوابط الشرعية على الصعيد التطبيقي، وفي الفصل الأخير بيّن خطوات بيع المربحة للآمر بالشراء في التطبيق المصرفي الإسلامي. وخلص إلى أن الجمهور يتفقون على صحة بيع المربحة للآمر بالشراء، خلافاً للمالكية الذين يرون عدم جوازه لأنه يعد من بيع العينة والبيعتين في بيعة وبيع ماليس عند البائع والسلف والزيادة. هذا الكتاب يعتبر مرجعاً عاماً في المربحة ولم يتناول الاهتمام بجانب المربحة بالذهب. وهذا ما سوف تتناوله الدراسة الحالية بالتحليل العلمي.

ومن الكتب ذات العلاقة بالموضوع كتاب *Jual Beli Murabahah*¹¹ (بيع المربحة) للوروسو حيث تحدث فيه عن خصائص المربحة من خلال التعريف وأدلة مشروعيتها وصورها في المصارف الإسلامية، وكذلك تحدث عن مكونات المربحة وكيفية حساب الأرباح، ثم في الباب الأخير تحدث بشئ من التفصيل عن إجراء المربحة في المصارف الإسلامية وكيفية حساب الأرباح في ظل الظروف والاحتمالات المختلفة مع مثال لكل، ولم

¹⁰ عبد العظيم أبو زيد، بيع المربحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية، (دمشق: دار الفكر، ط ١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).

¹¹ Waroso, *Jual Beli Murabahah*, (Yogyakarta: UII Press, 2005).

يتعرض لموضوع المراهجة بالذهب، وتود الباحثة أن تبين هذا الموضوع ثم تطالع تطبيقاته المعاصرة في بنك الحكومة الإندونيسي الإسلامي.

ومن الكتب المهمة التي تتحدث عن هذا المجال كتاب "الفتاوى الذهبية في بيع وشراء الذهب لصالح العثميين"^{١٢}، حيث تناول في كتابه جملة من الأسئلة التي وجهت إلى الكاتب والتي تتعلق بحكم بيع وشراء واستعمال الذهب، وفي جوابه لم يفصل القول في حججه وأدلته بشكل تفصيلي، ولم يتحدث عن المراهجة بالذهب وتطبيقاتها المعاصرة، فالأمر يحتاج إلى مزيد من التفصيل والتوضيح في هذا الموضوع، هذا ما ستتناوله الباحثة.

ومن الدراسات السابقة دراسة أحمد سالم ملحم "بيع المراهجة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية"^{١٣}، حيث تناول في الباب الأول طريقة المراهجة في البيع، وقسمها إلى قسمين: البسيطة والمركبة، في هذا الباب ذكر تعريف المراهجة البسيطة وآراء الفقهاء فيها وشروطها ومالحق برأس المال من التكاليف، أما في الباب الثاني فتناول حقيقة المراهجة المركبة وعناصرها وتكييف الفقهاء لها، وكذلك قام بالمقارنة بينها وبين المراهجة البسيطة بوجه عام، وقسمه إلى الداخلية والخارجية مع ذكر وظيفتهما من الناحية الاقتصادية وحكهما، أما الدراسة الميدانية فقد استند الباحث فيها إلى البنك الإسلامي الأردني موضحاً مدى تطابقه بالنظام النظري الخاص بالمراهجة. ولقد تميزت هذه الدراسة بإحصائيات بيع المراهجة، إلا أنها تفتقر إلى الحديث عن المراهجة بالذهب تفصيلاً وحكمه، وهذا ما ستعتمد إليه الباحثة في دراستها.

ومن الدراسات المهمة في هذا المجال كتاب "بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي"^{١٤} لصادق عبد القادر عبد الله. تحدث الكاتب في التمهيد عن النقود من حيث التعريف وخصائصها ونشأتها وتطورها. وشرح علة الربا في الذهب

^{١٢} صالح بن محمد العثميين، الفتاوى الذهبية في بيع وشراء الذهب. مكتبة شاملة (د.م، د.ط.د.س)

^{١٣} أحمد سالم عبد الله ملحم، بيع المراهجة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، (عمان: دار الثقافة، ط ١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م).

^{١٤} صادق عبد القادر عبد الله، بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي، (الأردن: دار الفرائس، ط ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م).

والفضة وشروط بيعهما، ويرى فيها اشتراط بيع الذهب والفضة بجنسهما التماثل في البدلين والتقابض في المجلس، أما إذا بيع بغير جنسهما من الأثمان اشترط التقابض في المجلس دون المماثلة. وفي الفصل الأخير تناول استيعاب أكبر عدد ممكن من صور التطبيقات المعاصرة لبيع الذهب والفضة، كبيع الذهب في البورصة، وبيع الذهب بالبطاقات البنكية وبيع الذهب بالأوراق التجارية وغير ذلك مع ذكر دليل كل منها، لكنه لم يتناول المراجعة بالذهب وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، ولذا ستركز الباحثة على هذه القضية.

ومن الدراسات ذات العلاقة بالموضوع مقالة "أحكام التعامل بالذهب والفضة في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة"¹⁶ الحسين راتب ريان، حيث تحدث في مقاله عن حكم مبادلات الذهب والفضة بثلاثة أشياء، الأول مبادلة الذهب والفضة بجنسهما أو بغيرهما ورأى أن مبادلتهم تعتبر من قبيل الصرف الذي يقتضي التماثل عند اتحاد الجنس، والتقابض عند اختلاف الجنس، والثاني مبادلتهم بالدنانير والدرهم والأوراق النقدية، وفي الأخير تحدث عن مبادلتهم بالشيكات والبطاقة الائتمانية، ومع هذا فإن الكتاب لم يغط كل جانب من جوانب التعامل بالذهب، فما زالت هناك قضايا تحتاج إلى دراستها وبيان حكمها، خاصة في المراجعة بالذهب.

وتليها مقالة لرفقي إسمال بعنوان " *Assessing Gold Murabahah in Islamic Banking*"¹⁷ (تقييم المراجعة بالذهب في المصارف الإسلامية)، حيث تحدث في مقاله عن طبيعة سعر الذهب وذلك من خلال تحليل أسعار الذهب من ١٩٩٠م إلى ٢٠١٢م، وكذلك قام بتحليل السعر المتوقع من الذهب واحتمال وقوعه في المستقبل، بعد هذه التحليلات عرض الكاتب الأوقات المناسبة للمستثمرين في شراء أو بيع الذهب، إلا أن هذه الدراسة تركز على تحليل سعر الذهب فقط ولم تتناول جانب حكم المراجعة بالذهب، فبهذا ستقوم الباحثة بدراسة المراجعة بالذهب في دراستها الحالية إن شاء الله.

¹⁶ حسين راتب ريان، أحكام التعامل بالذهب والفضة في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة، المجلة الأردنية، (رقم ٢، العدد الخامس، ٢٠٠٧م).

¹⁷ Rifki Ismal. *Regulating Gold Murabahah in Islamic Banking*, Presented in International Conference on Islamic Banking and Finance: Risk Management, Regulating and Supervision, 6-8 October, 2012, Jordan.

بعد هذا العرض وبعد الاطلاع عليه من الدراسات السابقة حول الموضوع رأَت الباحثة أن هذا الموضوع في حاجة إلى دراسة علمية وبمحت فقهي يتناول قضية المراجعة بالذهب بالتفصيل، حيث حسب علم الباحثة لا توجد دراسة، أو كتاب انفراد بالحديث عن هذه القضية، ومن ثمَّ فالباحثة سوف تتناول بالتحليل في هذه الدراسة حكم المراجعة بالذهب، ثم تطالع تطبيقاته المعاصرة في البنك الحكومي الإندونيسي الإسلامي.